دراسة جامعة كمبردج لتاريخ إفريقيا
كنموذج مفيد لكتابة التاريخ العربى

أ . د . السيد فليفل

تعتبر الدراسة القيمة التى أصدرتها جامعة كمبردج للتاريخ الإفريقى نموذجًا مفيدًا للتخطيط لإعداد دراسة شاملة للتاريخ العربى ؛ بحكم تناولها لحيز جغرافى ممتد يشتمل على قارة بكاملها بكافة علاقاتها وصلاتها الخارجية ، لا سيما مع دول استعمارية عديدة ، وهو ما ينطبق إلى حد كبير على الوطن العربى من حيث : الحيز ، والعلاقات الخارجية ، والصلات العديدة مع قوى الجوار ، فضلًا عن أن ذات القوى الاستعمارية قد تكالبت على كل من إفريقيا والوطن العربى ، ناهيك عن أن عددًا من الدول العربية تقع فى إفريقيا أيضا ؛ مما وفر فرصة لدراسة قسم هام من تاريخ الوطن العربى فى هذه الدراسة .

ومع هذا فإن الدقة المنهجية تستدعى ملاحظات عدة ، تفرق بين : دراسة تؤرخ لقارة ، تختلف طبيعة أقاليمها ، ويتعدد سكانها ، وتتنوع لغاتها ولهجاتها وأنماطها الثقافية ، وأداؤها الحضارى ، ودراسة أخرى تؤرخ لأمة واحدة ذات لسان واحد ، مهما تعددت فيها الأقليات الدينية والعرقية والثقافية ، أو تنوعت أقاليمها الجغرافية والمناخية .

وتحاول الورقة التى تلى هذه السطور أن تعرض لأقسام دراسة جامعة

كمبردج للتاريخ الإفريقى ، وأن تستكشف المعالجة التاريخية التى انتهجتها ، أو التى اتسم بها كل قسم منها ، وتحليلها للوصول إلى مدى ملاءمتها للمراحل التاريخية التى عاشتها القارة الإفريقية ، ثم مدى غلبة نمط معين من أنماط التناول على كل قسم من أقسام الدراسة ، وموقع التاريخ الاقتصادى والاجتماعى والسياسى من كل منها ، فضلًا عن ملاحظة تأثر عملية التأريخ باتجاهات فكرية معينة أو بمدارس تاريخية محددة . وأخيرًا ننهى الورقة بمدى فائدة هذه الدراسة لتاريخ إفريقيا كنموذج للتأريخ للوطن العربى ، وما يصلح منها للاسترشاد به فى هذا الصدد .

أولًا – أقسام الدارسة :

وأما أقسام دراسة كمبردج لتاريخ إفريقيا ، فقد ضمت ثمانية أجزاء جاءت على النحو التالى :

الجزء الأول : وقد تناول تاريخ إفريقيا من أقدم الأزمان إلى عام ٥٠٠ ق .م . وقد حرره ديزموند كلارك .

الجزء الثانى : وقد تناول تاريخ إفريقيا من عام ٥٠٠ ق . م إلى عام ١٠٥٠م ، وقد حرره المؤرخ فيج .

وأما **الجزء الثالث** : فتناول تاريخ إفريقيا من عام ١٠٥٠ إلى عام ١٦٠٠ ، وقد حرره المؤرخ رونالد أولفر .

وأما **الجزء الرابع** : فتناول تاريخ إفريقيا من عام ١٦٠٠ إلى عام ١٧٩٠

وقد حرره المؤرخ ريتشارد جراى .

وأما **الجـزء الخامـس** : فتنـاول تاريـخ إفريقيا من عام ١٧٩٠ إلى عام ١٨٧٠، وقد حرره المؤرخ جون فلينت .

وأما **الجزء السادس** : فتنـاول تاريـخ إفريقيـا من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩٠٥،وقد حرره المؤرخان رونالد أوليفر وساندرسون .

وأما **الجزء السابع** : فتناول تاريخ إفريقيا من عام ١٩٠٥ إلى عام ١٩٤٠.

وأما **الجزء الثامن** : فتناول تاريخ إفريقيا من عام ١٩٤٠ إلى عام ١٩٧٥، وقد حرره المؤرخ مايكل كراودر .

ومن الملاحظ أن **الجزءين الأول والثانى** قد استغرقا بالترتيب أطول زمن عالجه أى جزء من الدراسة ، كما غلبت عليهما مسحة الدراسات الأثرية فى الأول ، ودراسات ما قبل التاريخ فى بداية الثانى ، ثم التاريخ القديم فى بقيته ، لا سيما دراسة الحضارة الفرعونية ، فالحضارة الإغريقية والرومانية فى شمال إفريقيا ، ثم حضارة السودان القديم ؛ كوش ومروى ، وإثيوبيا - أكسوم .

ثم عرض **الجزء الثانى** كذلك لدراسة عصر الحديد فى إفريقيا جنوب الصحراء ، والحضارات البانتوية فى شرق وجنوب القارة ، لاسيما فى زامبيا ومالاوى .

ثم عاد هذا الجزء لدراسة تاريخ المسيحية فى إفريقيا المتوسطية ، ثم ظهور الإسلام ، وانتشاره فى مصر و المغرب ، وبلاد النوبة ، والعصور الأموية

والعباسية والفاطمية، وامتداد الإسلام إلى غانا وبلاد النكرور، وجاو، وصنغاى والزغاوة، وكانم. وقد اختص هذا الجزء دور مصر الإفريقى فى العصر الإسلامى ببضع صفحات مستقلة.

ومن الملاحظ أن المعلومات الواردة فى الفصول الأخيرة من الجزء الثانى تكررت فى بداية **الجزء الثالث**، إذ عاد للحديث عن انتشار الإسلام فى كل من: مصر، والنوبة، والصحراء الشرقية، والتعريب فى السودان، والعلاقات بين القوى الإسلامية فى شمال وشرق القارة، وبين المغرب وغرب إفريقيا، ثم دور مصر الإفريقى مرة أخرى.

وقد عرض هذا الجزء الثالث كذلك لإثيوبيا والبحر الأحمر والقرن الإفريقى، ودور المسيحية فى إثيوبيا، والمملكة الأجوية، والأسرة السليمانية، كما عرض لانتشار الإسلام فى إثيوبيا والقرن الإفريقى، والمواجهة بين القوتين، ودعم أوروبا لإثيوبيا.

كما عرض للساحل الشرقى لإفريقيا ولمدغشقر، وصلتهما بعالم المحيط الهندى، والمستوطنات الإسلامية فى كل منها، إلى قدوم البرتغال إلى المنطقة.

كذلك عرض الجزء الثالث للعلاقات بين المغرب الأوسط والسودان الأوسط والتجارة الصحراوية، ونقل السلاح النارى والجياد إلى جنوب الصحراء، وانتشار الإسلام فى السودان الأوسط، كما عرض لدور المغرب الإسلامى، وظهور القوى الإسلامية فى غانا ومالى وصنغاى.

وأخيرًا يعرض هذا الجزء لتاريخ كل من : غينيا ، وجنوب إفريقيا ، والمناطق الداخلية من شرقى إفريقيا ، وذلك قبل وصول الاستعمار الأوروبى ، على أنه يتعرض لمقدمات وصول الأوروبيين إلى كل من شمال وغرب إفريقيا ، ورد الفعل العثمانى فى شمالى إفريقيا وشرقيها .

وفى **الجزء الرابع** تتابع الدراسة بحث تاريخ مصر العثمانية ، وكل من : سلطنتى الفونج ، ودار فور ، ودورهما فى امتداد الإسلام إلى أنحاء سودان وادى النيل ، كما يدرس السودان الأوسط والصحراء ودور الطوارق ، ودولة بورنو ، وإمارات الهوسا ، وباجرمى وواداى ، وسيادة العقيدة الإسلامية فيها ، وطبيعتها التجارية ، ودور الاعتبارات العسكرية والمالية ، ونظم الحكم فى تدعيم سلطة هذه الممالك ، وكذلك دور تجارة الرقيق .

كما يقدم هذا الجزء دراسة للمغرب فى فترة القرنين السابع عشر والثامن عشر ، ودوره فى شمال غربى إفريقيا ، ونفوذه فى صنغاى وصلته بدول البمبارا ، ودور الإسلام فى دول منطقة السافانا ، ثم بدايات حركته - الجهاد الإسلامى - ضد القوى الأوروبية ، ومن تعاون معها من القوى المحلية ، ثم الصراع على تجارة المنطقة بين الفريقين .

ويدرس هذا الجزء أيضا دول اليوروبا والإيبو ، وأوضاع أعالى غينيا وساحل الذهب خلال القرنين آنفى الذكر .

كما يقدم عرضا لأوضاع وسط إفريقيا من الكميرون إلى الزمبيزى ، وأدوار مملكة الكونغو لوانجوا ، ثم ممالك كيمبوند ولواندا وبنجويلا ، وكاساى ولوندا

فى أنجولا الحالية ، ثم أوضاع نهر الزمبيزى .

ثم يعرض هذا الجزء لجنوبى إفريقيا ومدغشقر ، فتبعا دور مملكة مونو موتوبا ، وممالك السوق ، والنجوتى ، والاكسوزا ، وموقف قبائل الخواسان (البوشمن ولاهوتنتوت) من قدوم المستعمرين الهولنديين إلى رأس الرجاء الصالح ١٦٥٢ ، ثم أوضاع مدغشقر ، وصلة مملكتها بكل من الإنجليز والفرنسيين .

ويعرض هذا الجزء أيضا للمناطق الداخلية من شرقى إفريقيا ، وسيادة الحالة القبلية بين الماساى ، والدول القبلية خلف الساحل بين بحيرة تنجانيقا ومالاوى ، وشمال الزمبيزى .

ويعرض هذا الجزء كذلك لأوضاع القرن الإفريقى وإثيوبيا وحصار المسلمين والجالا للمملكة الحبشية ، والصراع حول تجارة جنوبى البحر الأحمر ، ودور الملوك : فاسيلادس ، ويوحنا ، وإياسو الأول فى الحفاظ على هذه المملكة .

وأخيرًا يعرض هذا الجزء لموضوع شائق يتناول صورة إفريقيا فى التصورين : الأوروبى ، والأمريكى ، وتأثير تجارة الرقيق ، والفكر والممارسة العنصرية ، ودور هذا فى نشأة الرأسمالية ، ثم التصنيع والاتجاه نحو إلغاء الرق بعد دوره الحاسم فى بناء أوروبا وأمريكا الحديث ، كما يعرض آخر الأمر لموروثات هذه المرحلة على البناء الثقافى والاجتماعى الأمريكى بصفة خاصة .

أما **الجزء الخامس** والخاص بالفترة من نهاية القرن الثامن عشر حتى بداية

الربع الأخير من القرن التالى فيستهل بدراسة عن مصر ووادى النيل فى هذه الفترة ؛ يبدأ بالحملة الفرنسية ومضاعفاتها من ١٧٩٨ إلى ١٨٠٥، ثم حكم محمد على وخلفائه : عباس ، وسعيد ، وإسماعيل ، وسياسة كل منهم فى السودان .

كما يعرض لنهوض إثيوبيا منذ عصر تيودور حتى انتحاره أمام الحملة البريطانية عام ١٨٦٨، والصدام بين كل من مصر وإثيوبيا فى القرن الإفريقى ، خاصة على عهد إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ، ويوحنا الرابع (١٨٦٨ - ١٨٨٩) .

وفى الدراسة الخاصة بالمغرب ، تتناول الاحتلال الفرنسى للجزائر ١٨٣٠، ثم لتونس ١٨٨١، ثم السياسة الفرنسية تجاه المغرب ، والسياسات الغربية تجاه طرابلس الغرب من ١٨٣٠ إلى ١٨٧٠.

ويعرض الجزء أيضا لحركة الجهاد فى غرب إفريقيا ، والأسس التى قامت عليها ، ومفردات هذه الحركة فى بلاد الهوسا ، وحملاتها فى عهد الكانمى فى بورنو ، وفى مناطق الفولانى ، وحركة أحمد بن محمد بن أبى بكر بن سعيد فى ماسينا ، وحركة جهاد الحاج عمر الفوتى التجانى ، وعلاقة الفرنسيين بكل هذه الحركات ، وكذا موقف بريطانيا منها ، وكيف تعامل الطرفان معها حتى تم الاستعمار .

وقد كرس قسم هام لدراسة تحرير مستعمرات الرقيق فى غرب إفريقيا ، مثل سيراليون وجامبيا وليبيريا ، كما يدرس قسمٌ آخر حالةَ غرب إفريقيا فى عهد

تحرير الرقيق، ودور المبشرين فى هذا الصدد، وتقدم الدول الإمبريالية فى المنطقة، بينما خصص قسم آخر لدراسة مناطق الغابة والسافانا فى وسط إفريقيا، خاصة ممالك أنجولا وصلتها بالبرتغال.

وقد جاءت دراسة إقليم شرق إفريقيا فى الفترة الخاصة بهذا الجزء مركّزة على الإمبراطورية التجارية التى عبرت عنها المستوطنات العربية فى شرق إفريقيا، ودور العمانيين فى هذا الصدد، ونشأة وتطور دور العناصر السواحلية المتأثرة بالعرب، ثم ما حدث من تقدم فى مجالات التجارة والحياة الاجتماعية الإفريقية.

أما دراسة جنوب إفريقيا، فقد قسمت بين دراسة الممالك الإفريقية لقبائل النجونى، لا سيما مملكة الزولو بقيادة تشاكا، ومملكة ليسوتو بقيادة موشيش، وغيرها، وكذلك دراسة الاستعمار الأوروبى فى المنطقة، بدءا من الغزو البريطانى لمناطق البوير، وهجرة البوير إلى ناتال والبرتغال عام ١٨٣٦ وما بعدها، والتوسع البريطانى فى مناطق الاكسوزا فى كافراريا وفى ناتال وباسوتولاند كما عرض للثورة الصناعية فى جنوب إفريقيا، والتى بدأت بكشف الماس ثم الذهب، والذى أنهى عهد الاستعمار التقليدى ليبدأ العصر الإمبريالى، والتكالب على القارة الإفريقية.

وفى القسم الخاص بمدغشقر يتحدث عن انتقال البلاد من الحكم الوطنى إلى الحكم الاستعمارى الفرنسى، وما صاحب ذلك من أدوار استعمارية سياسية وتجارية وزراعية وتبشيرية.

وفى قسم فريد يدرس الجزء الأفارقة وراء البحار خلال نفس الفترة ١٧٩٠ - ١٨٧٠ مع نهاية الاسترقاق وأوضاع الأفارقة فى آسيا وأمريكا الجنوبية، والكاريبى، والولايات المتحدة.

وفى قسم فريد آخر ومتميز يدرس القسم الأخير من هذا الجزء الخامس تغير الاتجاهات الأوروبية نحو إفريقيا، منذ ظهورهم فى إفريقيا، واختلاف نظرة رجال الاستعمار عن نظرة دعاة الرأسمالية، والتجار عن نظرة المبشرين، ثم وحدة الأداء الأوربى فى إفريقيا عبر اتفاقات تقسيم القارة وتنسيق العمل التبشيرى، ومواجهة المد الإسلامى المستمر، واستغلال الموارد الإفريقية، والقيام بما يسمى رسالة الحضارة الأوروبية فى القارة الإفريقية.

أما **الجزء السادس** والمختص بالفترة بين عامى ١٨٧٠ و ١٩٠٥ فقد اختص بكامله ببحث إشكاليات التقسيم الاستعمارى لإفريقيا كيف بدأ، وما هى أسبابه وما هى نتائجه؟ والتى ارتبطت بشدة بنشأة الحدود السياسة الإفريقية، وبالتمزيق السياسى والثقافى للقارة، ثم حياة الإنسان الإفريقى تحت ضغوط الإدارة الإستعمارية والاستغلال الاقتصادى، والممارسة التبشرية ومايتلوها من استغراب الصفوة واغتراب الشعوب.

ويبدأ هذا الجزء باستعراض للقارة الإفريقية شمال وجنوب الصحراء قبل تجزئة إفريقيا زمن التكالب الاستعمارى، ثم أصول وديناميات عملية التكالب، والأيديولوجيات الاستعمارية، وخطط وبرامج التقسيم. ثم طفق هذا الجزء يتناول عملية التقسيم بشكل إقليمى فى شمال إفريقيا وشرقها وغربها وجنوبها،

وفى المستعمرات البرتغالية ، وفى منطقة وادى النيل والقرن الإفريقى . وقد قسم الجزء زمن التناول غالبا بين مرحلتين : مرحلة التقسيم حتى منتصف التسعينيات من القرن التاسع عشر ، ومرحلة الاستقرار الاستعمارى منذ ذلك التاريخ حتى عام ١٩٠٥.

وكان الربط بين حوض النيل والقرن الإفريقى فى هذا الجزء فريد بين كافة أجزاء الدراسة ؛ وذلك بحكم وجود إثيوبيا المستقلة وسياساتها التوسعية على حساب القرن الإفريقى من ناحية ، وبحكم وجود الدولة المهدية فى السودان من ناحية أخرى .

أما **الجزء السابع** والذى اختص بالفترة من عام ١٩٠٥ إلى عام ١٩٤٠، فقد جرى تكريسه بالكامل لدراسة أمرين أساسيين : أولهما مدى تمكن الدول الاستعمارية من السيطرة على القارة الإفريقية ، والهيمنة على مقدرات شعوبها ، وإدارة عملية الاستغلال الاقتصادى البشع للموارد الإفريقية ، مع عرض لا غنى عنه للنظم السياسية التى أقرها المستعمرون ، والتى كانت مشاركة الأفارقة فيها تختلف من دولة لأخرى ، فدور الأفارقة واضح من خلال ممارسة الزعامات الإفريقية فى ظل الاستعمار البريطانى ، ودور الأفارقة واضح من خلال الصفوة المتفرنسة من الإفريقيين فى ظل الاستعمار الفرنسى . أما الإدارة البرتغالية فكانت أقرب شيء إلى عصر الاسترقاق ، وأما ثانيهما : فتناول تأثير الصراعات بين الدول الأوروبية - خلال الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية - على أوضاع هذه الدول فى مستعمراتها الإفريقية ، وحلول كل من : بريطانيا ،

وفرنسا محل ألمانيا عقب هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى .

وأما **الجزء الثامن** والأخير والمختص بالفترة من ١٩٤٠ إلى ١٩٧٥، فقد بدأ بالحديث عن الحرب العالمية الثانية على الأرض الإفريقية ، وانعكاسها على أوضاع الدول الاستعمارية فيها وعلى الأفارقة ، ومحاولات الدول الاستعمارية لتجنب آثارها عن طريق بعض الإصلاحات للحيلولة دون استقلال مستعمراتها الإفريقية .

كما يستعرض الجزء الثامن كذلك حركة الوحدة الإفريقية والمؤتمرات الخاصة بها ، كما يكرس قسمًا كاملًا لدراسة التغير الاجتماعى والثقافى فى إفريقيا من ناحية الهجرة إلى المدن ، ونمو المدن، وظهور طبقة عاملة إفريقية ، وتنامى المجتمع المدنى على حساب المجتمع القبلى .

كذلك عرض هذا الجزء للتحولات الاقتصادية فى القارة ، قبل أن يعكف على دراسة التاريخ الإقليمى لكل من : جنوبى إفريقيا ، وشرق ووسط إفريقيا وغرب إفريقيا الناطقة باللغة الإنجليزية ، والقرن الإفريقى ، ومصر وليبيا والسودان ، ثم المغرب ، وإفريقيا الاستوائية الناطقة بالفرنسية ، ومدغشقر وزائير ورواندا وبوروندى وإفريقيا البرتغالية ، ملاحقا ما ساد هذه الأقاليم والدول منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٥ وما بعده أحيانا .

ويلاحظ على هذا الجزء أنه جمع بين مصر وليبيا والسودان فى نسق واحد . وفى هذا يبدو أنه أخذ الدول الثلاث فى إطار استراتيجى واحد ، بحكم أن الدراسة طبعت عام ١٩٨٤، مما يوحى بانعكاس هذه الفترة على هذا التقسيم .

وفى نفس الوقت أفردت الدراسة للمغرب قسما مستقلا ، وهذا أمر جيد ، بينما مصر ذات الدور الهائل فى إفريقيا طوال فترة الدراسة ، وبخاصة فى الخمسينيات والستينيات - لم يخصص لها قسم مستقل ، وقد سبق أن أشارت الدراسة فى جزئها الثانى إلى هذا الدور الإفريقى لمصر فى العصر الإسلامى .

كما نلاحظ على هذا الجزء أيضا أن تقسيماته جاءت قريبة الشبه بالتقسيمات الاستعمارية لإفريقيا قبل الاستقلال ، مثل « إفريقيا البرتغالية » ، وغيرها وإن أخذت طابعا ثقافيا « مثل الناطقة بالإنجليزية ، أو الفرنسية ».

ثانيا - تحليل الدراسة :

أ - من الناحية الشكلية :

تقع دراسة جامعة كمبردج لتاريخ إفريقيا فى عدد هائل من الصفحات تزيد على الستة آلاف صفحة . وقد تفاوتت الأجزاء - بطبيعة الحال - فى عدد صفحاتها ، فأكبرها يقع فى قرابة الألف صفحة وهو الجزء الثامن ، بينما أصغرها يقع فى قرابة الخمسمائة صفحة .

وقد حرصت الدراسة على تزويدها بأعداد كبيرة من الخرائط والأشكال التوضيحية ، ورد بيان بها فى مطلع كل جزء ، بينما خلت الدراسة تماما من أية إشارة إلى ملاحق وثائقية .

وقد اشترك فى التحرير أعمدة التاريخ الإفريقى فى بريطانيا كل فى مجاله ، كما يظهر فى بداية هذه الورقة ، وخلت القائمة من مؤرخين أفارقة ، وشارك

فيها مؤرخ فرنسى واحد ترجمت أبحاثه - وهى خاصة بالاستعمار الفرنسى بطبيعة الحال - إلى اللغة الإنجليزية .

ب - من الناحية الموضوعية :

١ - جاء القسم الأكبر من تناول تاريخ إفريقيا - عبر عصورها المختلفة - مركزا على التاريخ الإقليمى ، بمعنى التركيز على شمال إفريقيا أو غرب إفريقيا ، وهكذا . ومع هذا فقد جاءت منطقتا وادى النيل والقرن الإفريقى متميزتين فى عديد من الأجزاء ، فجرى تناولهما بشكل مستقل - أغلب الوقت - عن كل من شمال إفريقيا وشرق إفريقيا ، كما جرى تناول كل منهما على حدة فى أغلب الأجزاء ، وتم تناولهما معا مرة واحدة جاءت فى الجزء الأخير من الدراسة .

٢ - بحكم الوزن النسبى لكل من مصر والمغرب وإثيوبيا فقد جرى تناولها بشكل مستقل فى مرات كثيرة ، حيث لعبت أدوارًا إقليمية بارزة فى العصور القديمة والوسيطة والحديثة . والشيء المثير للتدقيق أن دور مصر الإفريقى المعاصر جرى تجهيله ، أو تجاهله ، على الرغم من حيوية هذا الدور فى إفريقيا خلال عقدى الخمسينيات والستينيات .

٣ - جاء التقسيم الزمنى للأجزاء المختلفة للدراسة ، وكذلك للأقسام الداخلية فى كل جزء متسقا مع التقسيمات التاريخية الأوروبية ، وذلك بحكم غلبة الاستعمار الأوروبى فى القارة وسيطرته على أقاليمها ، وبحكم دور أوروبا فى التاريخ الإنسانى فى هذه الفترة ، وكذلك بحكم أن القائمين على العمل هم أوروبيون جميعًا .

٤ – غلب التاريخ السياسى على الدراسة، إلى أبعد مدى. ففيما عدا الجزء الأول ذى الطبيعة الأثرية والحضارية، جاءت كل الأجزاء متأثرة بنهج التاريخ السياسى، ومتابعة السياسات الاستعمارية، ونظم الحكم والإدارة، فضلا عن صراعات القوى الأوروبية، فى أوروبا، وظل هذه الصراعات على الأرض الإفريقية، ثم برامجها لتقسيم القارة، وتوزيع الحصص والأنصبة، والاستثمار المشترك للأنهار الدولية، وفتحها المستعمرات كل أمام الطرف الآخر وفقا لمبدأ حرية التجارة الذى تقرر فى مؤتمر برلين عام ١٨٨٥.

٥ – وعلى الرغم من هذه الغلبة للتاريخ السياسى، فقد كانت الدول الاستعمارية أوضح من المستعمرات، والحكام الأوروبيون أبرز من الأفارقة المستعمرين، ورجال الاستعمار أبرز من العمال الأفارقة المستغلين.

٦ – كذلك فقد حرصت الدراسة على إبراز حركة الوحدة الإفريقية ومؤتمراتها، وتطورها إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣، لكنها تجاهلت حركات المقاومة ضد الاستعمار أو ذكرتها عرضا، ولم يحظ بتركيز قط سوى حركة الجهاد الإسلامى فى غرب إفريقيا، لا سيما فى المرحلة السابقة على الاستعمار الأوروبى، والحركة المهدية فى السودان. وعرضت الدراسة على استحياء لكل من: الثورة العرابية، والحركة السنوسية، وحركة الدراويش بقيادة السيد محمد عبد الله حسن فى الصومال، فضلا عن الحركة الحزبية فى المستعمرات، قبل نشأة حركة الوحدة الإفريقية التى جرى التركيز عليها.

٧ – وقد تفاوتت أجزاء الدراسة فى تركيزها على التاريخ الاقتصادى

والاجتماعى والثقافى . فإذا غضضنا النظر عن الجزء الأول الذى اختص بما قبل التاريخ وبدايات التاريخ القديم ، نجد أن الجزء الثانى ركز على التاريخ السياسى ، وجاء شبه خال من التاريخ الاجتماعى والثقافى ، ولم يضع المؤرخون فيه إلا عنوانا جانبيا واحدا خاصًا بتجارة الصحراء فى بدايات العصر الإسلامى فى غرب إفريقيا . وهذه التجارة أيضا خصص لها عنوان مشابه فى الجزء الثانى ؛ ليستكمل الدراسة الزمنية للصحراء ودور المغرب فيها طوال القرون من الحادى عشر إلى بداية السابع عشر للميلاد . وكانت تلك أيضا هى الإشارة المباشرة الوحيدة .

وأما القسم الرابع والذى اختص بالقرنين السابع عشر والثامن عشر ، فتناول ذات الموضوع - التجارة الصحراوية فى قسم كامل متناولٍ الجوانب الاقتصادية ، والمالية ، والاجتماعية . كما أن قسمين آخرين تحدثا عن نقل تجارة سانجامبيا بين الأوروبيين والإفريقيين وعن تجارة البحر الأحمر ، كما خصص عنوان جانبى وحيد للميراث الثقافى للعناصر الإفريقية التى أجبرت على الانتقال إلى الأمريكيتين خلال عصر تجارة الرقيق .

وأما الجزء الخامس - القرن التاسع عشر - فقد عرض بشكل مجمل للأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمغرب ، كما جاء به عنوانان فرعيان حول الأصول العقيدية لحركة الجهاد الفولانى ، والتجاتى فى غرب إفريقيا ، وعنوان واحد خاص بالتجارة فى غرب إفريقيا ، وعنوانان خاصان بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى شرق إفريقيا ، ثم جاء القسم الأخير

ليقدم دراسة ثقافية هامة عن النظريات العرقية والثقافة، والاتجاهات الاوروبية نحو الأفارقة، والعكس.

وأما الجزء السادس فقد شهد إشارات متفرقة للنواحى الاقتصادية منها: عنوان خاص بالأنشطة الاقتصادية البرتغالية خلال الفترة التى كرس لها هذا الجزء وهى ١٨٧٠ - ١٩٠٥، وعنوان خاص باقتصاد الكونغو البلجيكى، وعنوان خاص بتجارة شرق إفريقيا، وآخر خاص بالاقتصاد الاستعمارى، ومحاولة تكوينه وتفسير تلك المحاولة.

أما التاريخ الاجتماعى فقد توفر له عنوان خاص بدولة الكونغو الحرة (البلجيكية) بينما جمع عنوان آخر بين البنية الاجتماعية والبنية الاقتصادية فى المستعمرات البرتغالية. وأخيرًا فإن عنوانًا واحدًا تحدث عن التفكير الأيديولوجى للقوى الاستعمارية خلال قيامها بعملية تقسيم القارة الإفريقية.

وأما الجزء الثامن (١٩٤٠ - ١٩٧٥) فقد كان أكثر الأجزاء تعرضا للتاريخ الاجتماعى والاقتصادى والفكرى لإفريقيا. إذ لم يخل قسم منه من عنوان أو أكثر اختص بموضوع أو أكثر من الموضوعات السابقة؛ ففى القسم الثانى تحدثت عناوين متتابعة عن البيروقراطية والاقتصاد، وعن الأوضاع الاجتماعية بين عهدى الاستعمار والاستقلال.

وتحدث القسم الثانى عن فكرة الوحدة الإفريقية وصلتها بالثقافة الإفريقية، والمؤثرات الثقافية الخارجية فيها. واختص قسم كامل بالتحول الاقتصادى فى إفريقيا خلال وبعد الحرب العالمية الثانية، بينما اختص قسم كامل بالتغير الثقافى

والاجتماعى فى إفريقيا منذ الاستعمار وحتى الاستقلال .

كذلك فإن الدراسات الخاصة بتاريخ أقاليم القارة خضعت لتحليل اقتصادى واجتماعى واضح ، فالقسم الخاص بجنوب إفريقيا تناول عنوان كامل منه الثورة الصناعية بين عامى ١٩٣٦ - ١٩٧٦، كما أن القسم الخاص بغرب إفريقيا الناطقة بالإنجليزية اختص منه عنوان بالتطورات الاجتماعية والثقافية والتعليمية ، وكذلك الحال فيما يتعلق بالقسم الخاص بشرق ووسط إفريقيا ، والقسم الخاص بالقرن الإفريقى ، والقسم الخاص بمصر وليبيا والسودان ، والقسم الخاص بالمغرب ، والقسم الخاص بكل من زائير ورواندا وبوروندى .

من هذا يتضح أنه على الرغم من أن الدراسة جاءت فى مجملها سياسية الطابع ، وكان للتاريخ السياسى الهيمنة عليها ، فإن الجزء الأخير منها كان متوازنًا ، وأعطى للتاريخ الاقتصادى والتاريخ الاجتماعى والتاريخ الثقافى والفكرى وزنا نسبيا بارزًا . ولو أن بقية الأجزاء فعلت نفس الشيء ، فلربما اكتسبت الدراسة قيمة أرفع من قيمتها الحالية - وهى قيمة عالية بلا شك . فمن المقارنة بين أى جزء من أجزاء الدراسة ، والجزء الثامن يتضح أنه أكثرها قوة ، وأوضحها منهجًا .

٨ - وأخيرًا فإن الدراسة ، بحكم أن كل كتابها من البريطانيين عدا واحدًا من الفرنسيين ، وبحكم رجوعها إلى أعلى درجات التوثيق استنادًا إلى الوثائق التاريخية الإنجليزية والفرنسية ، إنما عبرت تعبيرًا واضحًا عن وجهة النظر الأوروبية - وفى الأساس البريطانية منها ، فقد جرى إغفال صفحات سوداء من

الممارسة الأوروبية فى تجارة الرقيق، فكرست لعملية التحرير دراسات أكثر من تلك التى كرست لعملية القنص والاسترقاق والبيع والشراء.

كذلك تبدو الحركة التحررية الإفريقية - وفى القلب منها الدور المصرى - إبان الخمسينيات والستينيات أقل وضوحا من التحولات فى المجتمعات الأوروبية التى أفضت إلى القبول باستقلال المستعمرات الإفريقية. هذا على سبيل المثال.

وبطبيعة الحال فإن الميل إلى التفسير الرسالى للاستعمار الأوروبى، من حيث دوره الحضارى والتمدينى للقارة الإفريقية، وهو التفسير الذى يظهر بوضوح شديد عند تناول دور البعثات المسيحية، بينما يظهر التفسير الاقتصادى لتاريخ الاستعمار عند تناول الصراعات بين الدول الأوروبية، وعند الحديث عن المنافسات الأوروبية فى إفريقيا، وتعيين الحدود، والتسابق نحو المناطق التعدينية، وما إلى ذلك من المصالح القومية للدول الاستعمارية.

ثالثًا: دراسة جامعة كمبردج لتاريخ إفريقيا كنموذج مفيد لكتابة التاريخ العربى:

يستبين من العرض السابق أن دراسة جامعة كمبردج لتاريخ إفريقيا هى دراسة جامعة تعد أنموذجًا مفيدًا يمكن الاسترشاد به لكتابة التاريخ العربى وذلك للأسباب التالية:

١ - أن القسم الشمالى من القارة الإفريقية الذى رصدت له هذه الدراسة أقساما كاملة من دراستها للتاريخ الإقليمى للقارة - هو نفسه تاريخ مصر

والسودان والمغرب العربى الكبير، هذا فضلا عن جيبوتى والصومال، وإن غابت عنه دولة عربية حديثة هى جزر القمر.

٢ - أن تقسيم الدراسة إلى أجزاء حسب المراحل التاريخية هو مدخل سليم؛ نظرًا لاستحالة إتمام الدراسة الإقليمية لكل دولة على حدة، لأن معنى ذلك أن تغيب الملامح العربية للدراسات التاريخية لكل إقليم فى غضون التناول الإقليمى والقطرى.

٣ - أنه يجب أن تتبلور أجزاء مستقلة لتناول تطور الفكرة العربية، فى مراحلها التاريخية المختلفة، بدءًا من المرحلة القبلية إلى المرحلة القومية، كما يجب أخذ هذا التطور فى إطارين: إطار الفكرة ذاتها، وإطار الفعل التاريخى العربى فى مقابل فعل القوى المعارضة لهذه الفكرة فى الداخل والخارج، حتى تأخذ الفكرة زخمها وتتجاوز مرحلة التجريد الفكرى إلى الفعل التاريخى.

٤ - أنه ليس عيبا أن تستهدف الدراسة التركيز على جوانب الفعل الإيجابى العربى، باعتبار أن هدف الدراسة قومى أساسا، كما أنها ليست دراسة تفصيلية للتاريخ العربى، بل هى دراسة ذات طبيعة قومية، ومن ثم فلا ضُرَّ من وضوح الهدف القومى.

٥ - أنه من الطبيعى أن تكون لدراسة التاريخ السياسى غلبة على الدراسة المقترحة للتاريخ العربى، بيد أن من المطلوب حتى تكتمل الدراسة وتتسم بالدقة أن تكون دراسة كل مرحلة تاريخية شاملة للجوانب والميادين التاريخية الأخرى: من تاريخ اقتصادى وتاريخ اجتماعى، وتاريخ ثقافى، وهكذا.

٦ – أنه من الطبيعى أن تواجه المؤرخين مشكلة صعبة تتمثل فى التأريخ للمجتمعات غير عربية اللسان فى كل من جيبوتى والصومال وجزر القمر، بينما دولها أعضاء فى جامعة الدول العربية. وهنا يصبح حسبان التوجه العروبى للنظم الحاكمة، إضافة إلى الحس الحضارى، والانتماء العربى الإسلامى، والبحث عن تأصيله، وعن دور العروبة، والإحساس بها والانتماء إليها، والارتباط بدولها وجامعتها، فى قيام هذه الدول الإفريقية أعضاء الجامعة العربية وفى وحدتها وتماسكها، وفى مشاركتها فى العمل العربى، وتبنيها للقضايا العربية، كل ذلك يصبح مؤشرًا للتأريخ لها، كما تصبح معاناتها من أجل تبنيها التوجه العربى مؤشرًا على ضرورة التكاتف العربى للحفاظ على الامتدادات الثقافية العربية فى قلب إفريقيا وغيرها.

٧ – أن تسجيل وكتابة تاريخ هذه الدول العربية الإفريقية باللغة العربية لن يكون إضافة للتاريخ العربى فقط، بل سيكون هو نفسه التاريخ الوطنى المعتمد والمسجل لهذه الدول، وربما يجرى ذلك لأول مرة بشكل أكاديمى وموضوعى ومتكامل، بحكم أن قسمًا كبيرًا من تاريخ هذه الدول هو تاريخ مسجل من وجهة النظر الأوروبية، وهو تاريخ شفوى غير مسجل أيضا.

٨ – أن توفر عدد كبير من المؤرخين على كتابة مرحلة تاريخية معينة أو على ميدان تاريخى معين – كالتاريخ الاقتصادى أو الاجتماعى – يقتضى وجود محرر متخصص لكل جزء، حتى تتوفر فرصة المراجعة الدقيقة من ناحية، وحتى يتحقق الانسجام بين أداء هذه المجموعة، والتكامل فى الكتابة،

ولا يصبح كل بحث منفصلا عما قبله أو عما بعده، وذلك بتولى المحرر التنسيق بين الكتابات والربط بينها.

٩ - أنه مع تقسيم الدراسة زمنيًا، فلا مانع من تقسيمها من الداخل إقليميا، بشرط أن تكون قضية وحدة المرحلة ووحدة المصير، ووحدة ردود الأفعال إزاء القضايا المشتركة - واضحة فى الدراسة، حتى لاتتأبد التقسيمات الإقليمية والجهوية، وهى ذات دور غير منكور فى تعطيل الأداء القومى، والعمل العربى المشترك. هذا طبعا بخلاف مراعاة التقسيم القطرى، ودور الاستعمار فيه، ونتيجته على حرية حركة المواطنين العرب، وعلى قطع الاتصال الطبيعى بين الدول، وتعطيل نقل السلع والأفراد والأفكار، وتعطيل التفاعل الشعبى بالتالى، وهو الممهد للإحساس بوحدة المصلحة والمصير.

١١ - أن مع الضرورة الملحة لتوضيح أهمية الوحدة العربية لكل من الإنسان العربى والدولة العربية، فإن الضرورة أيضا تقتضى تأكيد دور العرب الرسالى فى مناطق الامتداد الثقافى العربى، وكذلك وحدة المصير العربى مع شعوب هذه المناطق، واليقظة لمحاولات فصل العرب عن الأفارقة، وفصل شمال الصحراء عن جنوبه، وهو ما يتضح بجلاء من دراسة جامعة كمبردج ذاتها، بشكل مباشر وبشكل غير مباشر أيضا.

١٢ - أنه وإن كانت الضرورة العلمية ستفرض على المؤرخين المشاركين فى التأريخ للأمة العربية دراسة الفكرة القومية العربية، فإنها بطبيعة الحال ستفرض أيضا دراسة الفكرة الصهيونية ودور الدولة العبرية فى تعطيل التنمية

والوحدة فى الوطن العربى ، كما ستفرض الضرورة العلمية إذا ما أخذ بالرأى الوارد فى (١١) دراسة مؤثرات نشوء بعض الأفكار والتوجهات الأفريقية ذات الصلة بمناطق التماس العربى الأفريقى ، مثل الزنوجة والأفريكانية وأصول الحضارة الأفريقية ، والصهيونية السوداء وغيرها ، ومدى صلتها بالصهيونية السامية اليهودية وغير اليهودية .

١٣ - من المنطقى أن يختلف الأداء التاريخى الفاعل للدول العربية تبعًا للقوة النسبية لهذه الدولة أو تلك ، وتبعًا للدور المركزى لبعض الدول بسبب وحدتها وتماسكها السياسى ، ومركزية نظامها ، فى مقابل تأخر قيام ونشوء وتطور بعض الدول الأخرى . ومن ثم فمن المنطقى أن يتفاوت تناول تاريخ كل منها ومتابعة دورها أهمية وحجمًا وزمنا ، ولا ينبغى النظر إلى ذلك فى إطار من الحساسية ، بل إن الموضوعية والواقعية تقتضى هذا .

ولعل التركيز على التاريخ الاقتصادى والاجتماعى والثقافى يغطى ضعف الأداء السياسى لدولة ما ، ويقدم تعويضا عنه .

١٤ - وإذا كان من الطبيعى أن يشارك المؤرخون الوطنيون فى كل دولة فى تاريخ وطنهم ، فإن المستهدف هو الجانب القومى بالأساس ، وهذا يتطلب قدرًا كبيرًا من التجرد من ناحية ، كما يتطلب اتصالات على مستوى عال لتوفير الوثائق الوطنية التى تخدم العمل فى الدراسة التاريخية المقترحة للأمة العربية .